

اتخذت مزيداً من الإجراءات لدعم الاستقرار المالي والسيطرة على أسعار الفائدة الأساسية «ساما» تضخ 20 مليار ريال لإنعاش الاقتصاد السعودي



مؤسسة النقد العربي السعودي تتخذ مزيداً من الإجراءات لدعم الاستقرار المالي في المملكة وفترة في أسعار الاسهم المصرفية

العربية: على الرغم من قوة الموقف المالي للبنوك والاقتصاد السعودي إلا أن مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» أعلنت أمس الأول عدداً من الإجراءات التي تستهدف دعم الاستقرار المالي ويرى متخصصون أن مؤسسة النقد العربي السعودي تستبق أي أمور قد تنتج عن نقص السيولة، عبر قرارات رامية إلى دعم الاستقرار المالي المحلي. وكانت «ساما» قد وضحت أمس أكثر من 20 مليار ريال سعودي كودائع زمنية لدى القطاع المصرفي نيابة عن جهات حكومية، إضافة إلى توفير فترة آجال استحقاق لاتفاقيات إعادة الشراء تتمثل في مدتي 7 أيام و28 يوماً، مقارنة باقتصار هذه الاتفاقيات على أجل ليلة واحدة.

وبهذا يصبح بإمكان البنوك أن «تبيع» السندات الحكومية وأذونات الخزينة إلى المركزي لفترة ليلة واحدة أو سبعة أيام أو 28 يوماً، وتحصل على السيولة على أن تعيد «شراء» هذه السندات بنهاية هذه الفترات ومقابل علاوة ليسترد المركزي سيولته. ومن شأن تنوع الأجل مساعداً البنوك على تأمين وإدارة السيولة بشكل أفضل

المؤشر السعودي يرتفع بعد موجة تراجع حادة قفزة للأسهم المصرفية بعد ضخ ودائع «ساما»

فسر مازن السديري، رئيس الأبحاث في الاستثمار كابيتال خلال مقابلة مع «العربية»، خطوة ساما بأنها تهدف لتخفيض معدل الفائدة بين البنوك السعودية «السايبور»، لأنه بحسب السديري وصل إلى مستويات مرتفعة لامست 2,8٪. ووفرت المؤسسة فترة آجال استحقاق لمدتي 7 أيام و28 يوماً لاتفاقيات إعادة الشراء، إضافة إلى آجال الاستحقاق ذات فترة اليوم الواحد المعمول بها حالياً. وتأتي هذه الإجراءات بهدف دعم الاستقرار المالي المحلي الذي تسجل مؤشراتته معدلات جيدة، لاسيما مستوى القروض المعتدلة التي لم تتجاوز 1,3٪ من إجمالي القروض، إلى جانب تغطية عالية من المخصصات تتجاوز 165٪ من إجمالي القروض المتعثرة.

سجلت أسهم القطاع البنكي في سوق الأسهم السعودية، أعلى ارتفاعاً بين القطاعات الأخرى بالسوق، لتكسب أكثر من 208 نقاط جلسة أمس، بزيادة نسبتها 1,6٪ لمؤشر قطاع المصارف والخدمات المالية، الذي صعد إلى مستوى 13046 نقطة. وصعد مؤشر سوق الأسهم السعودية 45 نقطة بنسبة 0,75٪ قبل نهاية تداولات أمس، مرتفعاً إلى 5957 نقطة. وتسجل السوق أكبر تحسن بعد سلسلة من التراجعات الحادة التي مني بها المؤشر بعد إجازة عيد الأضحى. وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» قد أعلنت أول من أمس، ضخ نحو 20 مليار ريال سعودي كودائع زمنية لدى القطاع المصرفي نيابة عن جهات حكومية.

وقال رئيس الأبحاث في الاستثمار كابيتال مازن السديري إن إجراءات «ساما» التي اتخذتها أمس تستهدف أساساً السيطرة على أسعار الفائدة الأساسية أو «السايبور»، وهي نسبة الفائدة على القروض بين البنوك السعودية. وأكد السديري أن ارتفاع نسب الفائدة خطير وسلبى للاقتصاد السعودي، لأنه

وأكثر مرونة. وتشير مؤشرات الاستقرار المالي في السعودية إلى أن معدلاته تسجل مؤشرات جيدة، لاسيما مستوى القروض المتعثرة التي لم تتجاوز 1,3٪ من إجمالي القروض، فيما تجاوزت نسب تغطية المخصصات 165٪ من إجمالي القروض المتعثرة.

وتشير مؤشرات الاستقرار المالي في السعودية إلى أن معدلاته تسجل مؤشرات جيدة، لاسيما مستوى القروض المتعثرة التي لم تتجاوز 1,3٪ من إجمالي القروض، فيما تجاوزت نسب تغطية المخصصات 165٪ من إجمالي القروض المتعثرة.

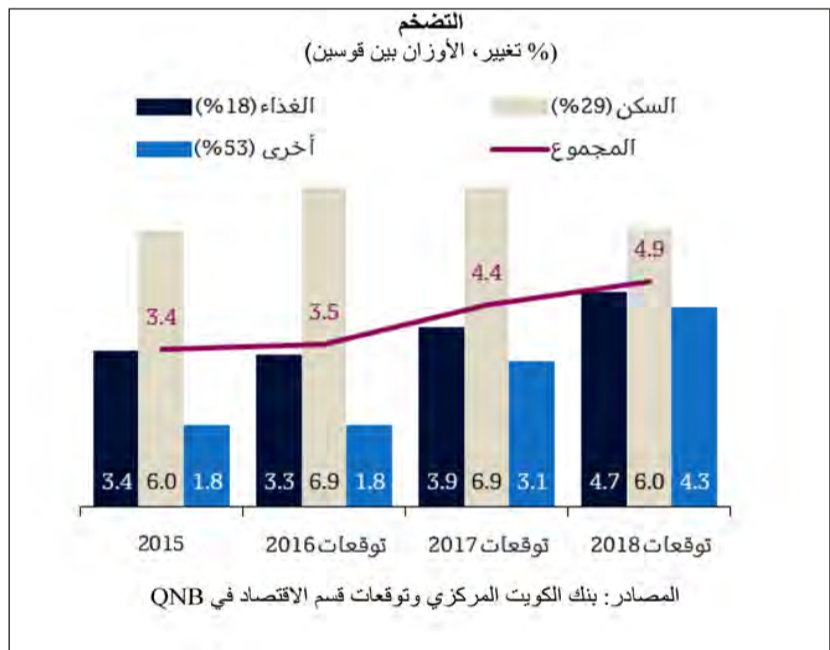
وأكثر مرونة. وتشير مؤشرات الاستقرار المالي في السعودية إلى أن معدلاته تسجل مؤشرات جيدة، لاسيما مستوى القروض المتعثرة التي لم تتجاوز 1,3٪ من إجمالي القروض، فيما تجاوزت نسب تغطية المخصصات 165٪ من إجمالي القروض المتعثرة.

إلى مستويات مرتفعة لامست 2,8٪. ووفرت المؤسسة فترة آجال استحقاق لمدتي 7 أيام و28 يوماً لاتفاقيات إعادة الشراء، إضافة إلى آجال الاستحقاق ذات فترة اليوم الواحد المعمول بها حالياً. وتأتي هذه الإجراءات بهدف دعم الاستقرار المالي المحلي الذي تسجل مؤشراتته معدلات جيدة، لاسيما مستوى القروض المعتدلة التي لم تتجاوز 1,3٪ من إجمالي القروض، إلى جانب تغطية عالية من المخصصات تتجاوز 165٪ من إجمالي القروض المتعثرة.

دناميكية في ذلك، وتؤكد هذه الإجراءات أنه سيكون دائماً داعماً للاستقرار المالي، وأنه يعمل عن قرب لاستباق ومعالجة أي تحديات قبل حدوثها». ولفت إلى أن ساما تهدف لتخفيض معدل الفائدة بين البنوك السعودية «السايبور»، لأنه وبحسب السديري وصل

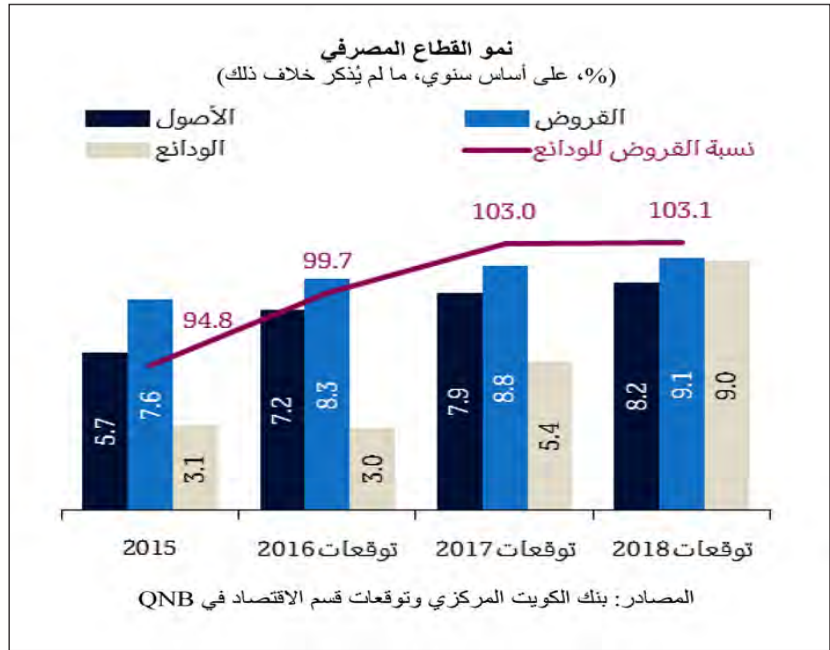
سيؤدي إلى أمرين الأول خروج السيولة من الدورة الاقتصادية كونها تبقى بشكل دائع في البنوك نتيجة قيام المستثمرين بتحويل أموالهم من الاستثمار إلى الإيداع. وأوضح أن البنك المركزي السعودي «يستهدف تعزيز دورة السيولة في الاقتصاد المحلي، وقد أصبح أكثر

«QNB»: التضخم بالكويت إلى 5٪ في 2018 والسبب رفع الإيجارات وخفض الدعم



2018 نتيجة لارتفاع الإيجارات واستقطاعات الدعم، وإدخال ضريبة القيمة المضافة في العام 2018. وذكر التقرير عدداً من العوامل التي تعمل على دفع ارتفاع التضخم منها: خفض دعم المحرقات في أغسطس 2016، وتوقع ارتفاع أسعار النفط إلى 55 دولاراً للبرميل في 2017 وإلى 58 دولاراً في 2018، وتوقع ارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية. كما توقع التقرير حدوث عجز مالي في 2016/2017 مع تراجع عائدات النفط، لكن من المفترض أن تعود الميزانية إلى فائض في 2017 - 2019 مع تعافي أسعار النفط، وإدخال ضريبة الشركات وضريبة القيمة المضافة. وتوقع التقرير ارتفاع الإنفاق من حيث القيمة الاسمية مع ارتفاع تكاليف الأجور والفوائد الاجتماعية، ولكن كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سينخفض الإنفاق في 2017 - 2019 حيث سيؤدي تصاعد أسعار النفط إلى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. وأشار التقرير إلى تخطيط الحكومة لإصدار أوراق دين (بقيمة 10 مليارات دولار دولياً و6 مليارات دولار محلياً) لتمويل عجز ميزانية 2016/2017 وتغطية التحويلات الإلزامية إلى صندوق الأجيال القادمة، مما سيؤدي إلى ارتفاع الدين العام من 10,6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015 إلى 22,8٪ في العام 2018.

قال تقرير صادر عن نشرة مجموعة QNB ان نمو الاقتصاد الكويتي تباطأ في 2015 مع انخفاض إنتاج النفط ولكن ظلت أسس الاقتصاد الكلي قوية مع سعر تعادل مالي منخفض ووجود مخدرات مالية كبيرة ومستويات منخفضة من الدين العام. وقال التقرير الصادر بعنوان «الكويت - رؤية اقتصادية 2016»، أن البرلمان وافق على برنامج استثماري قيمته 116 مليار دولار في فبراير 2015 وتمت ترسية مشاريع بقيمة 32 مليار دولار، أعلى بنسبة 26٪ عما كانت عليه في 2014، ومن المقرر أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3,6٪ في 2016 على خلفية ارتفاع إنتاج النفط والغاز وأن يعتدل بعد ذلك إلى 2,7٪ في 2017 - 2018 مدعوماً بالبرنامج الاستثماري الحكومي. وتوقع التقرير تفوق نمو القروض (8,3٪ في عام 2016) على نمو الودائع (3٪ في عام 2016) حتى عام 2017، حيث سيكون نمو الإفراض مدفوعاً بالطلب القوي على القروض الاستهلاكية، وقروض المشاريع، واحتياجات التمويل الحكومي، في حين سيوقع تباطؤ الاقتصاد نمو الودائع. ورجح التقرير ارتفاع ربحية البنوك نتيجة النمو القوي في القروض وانخفاض القروض المتعثرة مع استمرار البنوك في تنظيف ميزانيتها العمومية. وتوقع التقرير أن يرتفع معدل التضخم إلى 3,6٪ في 2016 و4,4٪ في 2017 و4,9٪ في 2018.



وسط تحذيرات من مغبة فشل الاجتماع وهبوط الأسعار اجتماع «الجزائر» يحمل خطة سعودية لإعادة توازن النفط.. وإيران المشكلة



معرفة في «أوبك» لتثبيت الإنتاج

العرض والطلب وإزالة فائض العرض. وأكد المصدر أن إيران عطلت المساعي السعودية بطلبتها بحصة تبلغ 4,1 ملايين برميل يومياً، في حين ارتفع إنتاجها إلى 3,6 ملايين برميل يومياً بعد رفع عقوبات دولية عنها إثر تسوية ملفها النووي مع الغرب. وأشار المصدر إلى أن فريقاً تقنياً سعودياً قدم في اجتماع ضمه في فيينا الجمعة الماضية إلى مسؤول تقني إيراني، في حضور ممثلي الجزائر وقطر في أوبك والأمن العام للمنظمة جميع أعضاء أوبك على قرار، فأعتقد أن هناك احتمالاً كبيراً للحصول على دعم الآخرين

برميل يومياً إلى 10,1 ملايين برميل وهو مستوى الإنتاج النفطي السعودي في يناير، إلى جانب خفض بـ 4٪ يتوزع نسبياً على إنتاج الإمارات والكويت وغيرها، واستثناء إيران ونيجيريا وليبيا لتتمكن من الإنتاج بطاقتها الحالية وهي صيغة كفيلة بإزالة الفائض في السوق. وقال وزير الطاقة الإماراتي سهيل بن محمد المزروعى إن بلاده ستدعم مبادرة لتثبيت إنتاج النفط عالمياً من أجل المساعدة في دعم الأسواق. وقال المزروعى «إذا توافق جميع أعضاء أوبك على قرار، فأعتقد أن هناك احتمالاً كبيراً للحصول على دعم الآخرين

العرض والطلب وإزالة فائض العرض. وأكد المصدر أن إيران عطلت المساعي السعودية بطلبتها بحصة تبلغ 4,1 ملايين برميل يومياً، في حين ارتفع إنتاجها إلى 3,6 ملايين برميل يومياً بعد رفع عقوبات دولية عنها إثر تسوية ملفها النووي مع الغرب. وأشار المصدر إلى أن فريقاً تقنياً سعودياً قدم في اجتماع ضمه في فيينا الجمعة الماضية إلى مسؤول تقني إيراني، في حضور ممثلي الجزائر وقطر في أوبك والأمن العام للمنظمة جميع أعضاء أوبك على قرار، فأعتقد أن هناك احتمالاً كبيراً للحصول على دعم الآخرين

وكالات: يلتئم أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، في الجزائر، في الاجتماع «غير الرسمي» المرتقب، لبحث استتباب أسعار النفط المترجعة، وسط تحذيرات مراقبين من مغبة فشل الاجتماع، واحتمالية أن «تهوي الأسعار من جديد إلى ما دون 43 دولاراً حتى نهاية العام».

وكالات: يلتئم أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك»، في الجزائر، في الاجتماع «غير الرسمي» المرتقب، لبحث استتباب أسعار النفط المترجعة، وسط تحذيرات مراقبين من مغبة فشل الاجتماع، واحتمالية أن «تهوي الأسعار من جديد إلى ما دون 43 دولاراً حتى نهاية العام».

«أرامكو» تخطط لإنفاق 334 مليار دولار خلال 10 سنوات

وأضاف أن الشركة الحكومية تعمل مع الشركاء الصينيين للبحث عن مواقع لتخزين النفط، وإنها ترغب في تعزيز معدلات استخراج الخام إلى 170٪ مقابل ما يتراوح بين 50 و55٪ حالياً. وقال الناصر خلال المؤتمر إن سوق النفط تعافت ولكن لا تزال ضعيفة وستظل متقلبة في الأجل القريب. وأضاف أن السوق أثبتت أن الشركات التي تتمتع بقوة في عمليات أنشطة المصب في موقف أفضل.

تطبيقها على الإنفاق شملت استكشاف وتطوير موارد غير تقليدية. وعلى صعيد آخر، كشف الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أمين الناصر أمس عن أن الشركة مستمرة في تنفيذ عدة بورصات خارجية من بينها نيويورك وهونغ كونغ ولندن استعداداً لإدراج جزئي لأرامكو في 2018. وقال الناصر للصحافيين على هامش مؤتمر دبي «هذا الأمر (الإدراج) سيحدث في 2018».

رويترز: كشفت وكالة رويترز أمس عن مسؤول في أرامكو، عملاق النفط السعودي، عن إنفاق نحو 334 مليار دولار خلال العشر سنوات المقبلة على مختلف القطاعات بما في ذلك المواد والخدمات مثل البنية التحتية والمشاريع للحفاظ على الطاقة الإنتاجية للنفط بحلول عام 2025. وقال عبدالعزيز عبدالله العبدالكريم (نائب الرئيس لتقنية المعلومات) في مؤتمر البحرين إن المشاريع التي سيتم

رويترز: كشفت وكالة رويترز أمس عن مسؤول في أرامكو، عملاق النفط السعودي، عن إنفاق نحو 334 مليار دولار خلال العشر سنوات المقبلة على مختلف القطاعات بما في ذلك المواد والخدمات مثل البنية التحتية والمشاريع للحفاظ على الطاقة الإنتاجية للنفط بحلول عام 2025. وقال عبدالعزيز عبدالله العبدالكريم (نائب الرئيس لتقنية المعلومات) في مؤتمر البحرين إن المشاريع التي سيتم

روسنت: 10-35 دولاراً للبرميل تكاليف إنتاج النفط الصعب

الإلكتروني قالت الشركة إنها تتوقع ارتفاع نسبة مثل هذا الإنتاج النفطي إلى 11٪ من إجمالي حجم إنتاج الشركة بحلول 2020 مقارنة مع 7٪ حالياً.

دولارات و35 دولاراً للبرميل مما يجعل لتطوير الحقول في بيئة التسمير الحالية جدوى اقتصادية. وفي رد أرسلته لرويترز عبر البريد

روسنت: 10-35 دولاراً للبرميل مما يجعل لتطوير الحقول في بيئة التسمير الحالية جدوى اقتصادية. وفي رد أرسلته لرويترز عبر البريد

روسنت: 10-35 دولاراً للبرميل مما يجعل لتطوير الحقول في بيئة التسمير الحالية جدوى اقتصادية. وفي رد أرسلته لرويترز عبر البريد

روسنت: 10-35 دولاراً للبرميل مما يجعل لتطوير الحقول في بيئة التسمير الحالية جدوى اقتصادية. وفي رد أرسلته لرويترز عبر البريد